التنظيم القانوني لأعفاء الموجودات المستوردة لأغراض المشروع التجاري، وتأثيره في الواقع الاقتصادي الوطني

Legal regulation of exemption of imported assets for commercial project purposes, and its impact on the national economic reality

م.م. عبد الرحمن ابراهيم علي ال غصيبه

كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى

Abdushaikh1976@gmail.com

٠٧٧٠١٠٧٢٨٥٣

Abdul Rahman Ibrahim Ali Al-Ghasiba

College of Law and Political Science / University of Diyala

الكلمات الافتتاحية:

الاعفاء الضريبي، الضرائب المشروع التجاري، الاستيراد

Keywords:

s: tax exemption, taxes, commercial project, import

Abstract

Taxes nowadays play an important role in all aspects of social, economic, and political life, and the importance of these effects has increased with the expansion of the role of the state, the increase in its intervention, and the development of government finance concepts or financial policies, not to mention that tax has become a global matter. Iraq's economy is inherently characterized by its abundance of natural and human resources, and the economy of developing countries. At the same time, it depends in financing its budget on only one resource, primarily oil. This is what is called the rentier economy that characterizes most Arab countries. Especially the Gulf countries. Our Iraq today is going through a stage of economic transformation in light of the increasing regional and global pressures surrounding it. Therefore,

the need has become necessary to study all stages in building the state's economic policy because it will shape the future of Iraq, including tax policy. And with the presence of the gatherings Global and regional economic issues, the World Trade Organization, and monetary organizations, and the necessity of dealing with them. Countries closely aligned with other countries of the world, and therefore their. This is why countries are racing to develop their tax systems. l that encourages local stimulates rationalizing tax exemptions and studying them from an economic and technical perspective and the extent to which the state benefits from them. The important role of taxes as one of the effective methods lies in creating an investment environment and creating a suitable atmosphere for local and foreign investors in order to develop and build the national economy through what the legislator can provide in terms of legalization through which these projects can be reduced or exempted from taxes in order to motivate them and encourage their work.

الملخص

للأهمية البالغة التي يتسم بها الاستثمار بشقيه الاجنبي والوطني في دعم وتطوير البنى الاساسية للاقتصاد الوطني جاءت عمليه استيراد المواد الاولية والموجودات كالمكائن والآلات ومستلزمات البنى التحتية التي يقوم عليها المشروع الاستثماري سواء كان المستثمر القائم على ذلك المشروع اجنبيا ام وطنيا فان الدولة تقوم بعدة عمليات من شانها جذب هؤلاء المستثمرين ودفعهم باتجاه الاستثمار على التراب الوطني من خلال عدة امتيازات ووسائل جذب يأتي في مقدمتها اعفاء عمليات الاستيراد لما يحتاجه المشروع الاستثماري وطنيا كان ام اجنبيا من الضرائب والرسوم و قد لاقت تجارب الدولة في هذا المجال نجاحا كبيرا حيث اسهمت في تغيير رؤية المستثمرين الاجانب حول الواقع الاقتصادي للبلد من خلال ما تقوم به الدولة من دعم وتحفيز بواسطة هذه الاساليب الاقتصادية الجاذبة وفي بحثنا هذا سنقوم بالتطرق الى التنظيم القانوني لعملية الاعفاء تلك من خلال دراسة مفهومها والاثار المترتبة عليها من خلال عدة مباحث تناولنا فيها تلك المفاهيم بطريقة قانونية واقتصادية وضحنا فيها مال هذا الاسلوب من تاثير على دفع عجلة الاقتصاد الوطني الى الامام

المقدمة

باتت الضرائب في ايامنا هذه تلعب دورا هاما في جميع اوجه الحياة الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية، وقد ازدادت أهمية هذه الآثار بأتساع دور الدولة وازدياد تدخلها وبتطور المفاهيم ذات الطابع المالي الحكومي او السياسات المالية ناهيك من ان الضريبة اضحت شأنا عالمياً . ان اقتصاد العراق بطبيعته يتميز بوفرة موارده الطبيعية والبشرية وهذا ما يميزه عن بقية اقتصاد الدول النامية و في الوقت ذاته، يعتمد في تمويل ميزانيته على مورد واحد فقط و بالدرجة الأولى هو النفط، وهذا ما يطلق عليه بالاقتصاد الريعي الذي تتميز به أكثر الدول العربية وخاصة دول الخليج ان عراقنا اليوم يمر بمرحلة تحول اقتصادي في ظل ازدياد حالة الضغوط الاقليمية والعالمية المحيطة به، لذا اصبحت الحاجة بشكل ضروري من اجل دراسة كل المراحل في بناء سياسة الدولة الاقتصادية لانها سوف ترسم مستقبل العراق ومنها السياسة الضريبية . وبوجود التجمعات الاقتصادية العالمية والاقليمية وكذلك منظمة التجارة العالمية والمنظمات النقدية وضرورة التعامل معها فقد اصبحت الدول اكثر تقاربا مع دول العالم الاخرى وبالتالي فان انظمتها الضريبية لايمكن ان ينظر اليها بصورة معزولة ولهذا اصبحت الدول تتسابق الى تطوير انظمتها الضريبية . حيث ان الضريبة تكون اداة مشجعة للاستثمارات المحلية والاجنبية وتنشط الصادرات من خلال مساعدة المنتج المحبي في مجابهة السلع الاجنبية عن طريق ترشيد الاعفاءات الضريبية ودراستها من الناحية الاقتصادية والتقنية ومدى استفادة الدولة منها.

ويكمن الدور المهم للضرائب باعتبارها احدى الطرق الفعالة في ايجاد بيئة استثمارية وخلق جو مناسب لبمستثمر المحلي والاجنبي من اجل تطوير و بناء الاقتصاد الوطني من خلال ما يمكن ان يقدمه المشرع من تقنين يمكن من خلاله تخفيض او اعفاء تلك المشاريع من الضرائب تحفيزا لهم وتشجيعا لعملهم

اولاً: مشكلة البحث :إن عدم الاستقرار السياسي والظروف الغير مستقرة التي مر بها العراق ادت البعدم استقرار الاقتصاد العراقي والخطورة المرتبطة بهذه الظاهرة وماتمخض عنها من سوء استخدام وتوزيع الدخل نتج عنه أتساع نطاق الطبقية

الاجتماعية من خلال ما يمتلكه الافراد من اموال واعيان، الأمر الذي يلقى على عاتق سياسة الدولة الضريبية مسؤوليات إضافية من اجل تفعيل قدراتها على مجابهة التحديات الاقتصادية والسياسية وغيرها التي يمر بها العراق وتصحيح الخلل وذلك لكون الضريبة لها وزنا" كبيرا" في الاقتصاد، وان اقتصاد العراق الريعي يمارس دورا يؤدي بان تكون الضريبة ذا تأثير محدود جدا في الناتج ا لاقتصادي المحلي الوطني الاجمالي وهي تشكل ٩٥ % ايرادات نفطية وبقية النسبة هي رسوم وضرائب مباشرة وغيرمباشرة . اذا لابد من جعل الضريبة اداة فاعلة في ايجاد بيئة مناسبة استثمارية من خلال منح الاعفاءات بصورة مدروسة مع الاخذ بنظرالاعتبار ان النسب الضريبية في العراق منخفضة مقارنة بدول اخرى .يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الهامة وذلك للدور الفعال الذي تقوم به الضرائب في تحقيق التنمية الاقتصادية .ولاهمية الضرائب دولياً على الحكومات ان تتجه نحو تفصيل أنظمتها الضريبية.

ثانياً: أهمية البحث : ان العراق في اشد الحاجة اليوم الى ايجاد طرق لغرض جذب المستثمرين وتمويل الخطط الانمائية ومن خلال ايجاد بيئة استثمارية متوفرة كل عناصرها القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الملائمة . لقد تزايدت اهمية دراسة المحفزات الضريبية وهل هي المشجع الوحيد والاوحد الذي يساعد في خلق بيئة الاستثمار ام ان هناك عوامل اخرى لاتقل اهمية عنه، عليه لابد من اعطاء اهمية لدراسة الاعفاءات التي يمنحها المشرع العراقي في التشريعات الضريبية وكذلك قانون. الاستثمار وتحليلها اقتصاديا وكذلك التطرق وبيان اهمية العوامل الاخرى غير الضرائب والتي تساعد في خلق بيئة الاستثمار .فضلا عن ان دراسة مثل هكذا مواضيع ذات اهمية عالية في ظل تزايد الانشطة الاقتصادية الجديدة مثل الاتصالات والشركات النفطية بعد عام ٢٠٠٣.

ثالثاً: هدف البحث : ان هدف بحثنا هذا هو التعرف على حجم والاثارالقانونية و الاقتصادية والاجتماعية للضريبة ودورها وأهميتها في الاقتصاد العراقي من خلال دراسة بيان اثرها على الاستثمار حيث هدف البحث الى دراسة الاتي:

التعرف عن النظام الضريبي الفعال

تحليل اعفاءات قانون الضريبة وقانون الاستثمار للوصول الى تشريعات مناسبة وجاذبة للمستثمرين

العلاقة التي تربط الضريبة واثرها على الاستثمار اقتصاديا وقانونيا

دراسة العوامل المؤثرة في الاعفاءات الضريبية المشجعة للاستثمار

رابعاً:منهج البحث : أن منهجية.البحث هو المنهج الاستنباطي في بيان طبيعة العلاقة مابين الاستثمار والاعفاءات الضريبية

خامساً: خطة البحث

المبحث؛الاول : مفهوم الاعفاء الضريبي وماهي انواع الاعفاءات الضريبيةبموجب القانون

المطلب.الاول : مفهوم الاعفاء الضريبي

المطلب .الثاني : انواع الاعفاءات الضريبية

المبحث الثاني : الاعفاءات الضريبية ودورها في خلق الفرص الاستثمارية الدولية في العراق

المطلب الاول: دور الاعفاء الضريبي؛فيخلق الفرص الاستثمارية في العراق

المطلب الثاني : تاثير الاعفاء الضريبي على الاقتصاد

المبحث الأول : مفهوم الاعفاء الضريبي وماهي انواع الاعفاءات الضريبية بموجب القانون : يعتبر الاعفاء من الضرائب احد الطرق التي يمكن من خلالها تصميم اطار للسياسه الماليه لاي دوله والتي تهدف الى تشجيع خير او الاستثمارات بالطريقه التي تؤدي الى زياده الانتاجيه القوميه ونمو المقدره الاقتصاديه لاي بلد وكذلك امكانيه زياده مستوى الدخل القومي نتيجه التوسع في المشروعات القائمه او اقتراح مشروعات جديده من خلال تحفيز المستثمرين واستدراجهم لاجيل انش بواسطه ما يسمى الاعفاء الضريبي كما يمكن ان نعرف الاعفاءات الضريبيه على انها استثناءات من النظام العام للضرائب يؤدي الى خفض ما يمكن ان يترتب على اعمال تلك المشاريع من اعضاء ضريبيه والغايه من ذلك التخفيض هو تحفيزها للاستثمار في مشروعات جديده او قطاعات اخرى لغرض النمو الافتصادي ومن اهم تلك المحفزات

ياتي نظام تخفيض الضرائب او تاجيلها وكذلك نظام تثبيت الضرائب التي يمكن ان تتراكم كذلك نظام ترحيل الخسائر وكذلك نظام التعجيل ما يسمى نظام الاهلاك المعجل اضف الى ذلك نظام مساعدات الاستثمار ورد الضريبه وكذلك الاسعار التفاضليه او التميزيه للضرائب

المطلب الاول : مفهوم الاعفاء الضريبي : يقصد بمفهوم الإعفاء؛الضريبي "قيام الدولة بالتنازل عن حقوقها في تحصيل وفرض الضرائب بموجب تشريعات قانونية وجدت لهذا الغرض وفقاً لاعتبارات اقتصادية ". ولبيان هذا الموضوع نتناوله في فرعين الأول لدراسة مفهوم الإعفاء لغة في حين نخصص الثاني لبيان مفهوم الإعفاء اصطلاحاً.

الفرع الأول : مفهوم الإعفاء لغة : العفو ومنه الإعفاء مصطلح تردد كثيراً في القرآن الكريم فالعفو يعرف بأنه طمس الأثر المترتب على الفعل وتركه من قبل صاحب الحق فيه وهذا ما جاء في قوله تعالى

((فأولئك عسى الله ؛أن يعفو عنهم؛ وكان الله عفواً غفوراً))[1]. والعفو مصدر عفا والعفو هو عفو عن الذنب والعفو جمع عفاء وإعفاء مصدرها عفا. بمعنى الصفح والأعراض عن العقوبة عند المقدرة[2].في حين ذهب العلامة أبن منظور إلى أن (من أسماء الله الحسنى العفو وهو فعول من العفو وهو تجاوز الذنوب وترك العقوبة عليه وأصله المحو والطمس)[3].

الفرع الثاني: مفهوم الإعفاء اصطلاحاً : لم يورد المشرع الوطني الضريبي في التشريعات الخاصة بالضريبة عامة والمعتمدة منها لنظام الضريبة خاصة القيمة المضافة أي نص لبيان المراد بـ(الإعفاء الضريبي) إلا أن هذه التشريعات جاءت بأحكام لبيان السلع المعفاة وكذلك الخدمات على ما يسمى القيمة المضافة. أن عدم إيراد المشرع الضريبي نص خاص لبيان مفهوم الإعفاء مرده إلى أن التشريع غالباً ما ينص على الأحكام العامة تاركاً بيان المفاهيم إلى الفقه الضريبي. وبصدد بيان مفهوم (الإعفاء الضريبي) فقهاً ذهب بعض من الكتاب. إلى تعريف (الإعفاء) بأنه (إعفاء

قانوني من التزام دفع الضريبة يمنح للمنظمات الخيريه والإحسانية أو إلى دخل شركات لا تعتمد الربح في ممارسة نشاطها)[٤]. إلا أن الذي يؤخذ على هذا التعريف أنه قصر الإعفاء على جهات معينة أسماها بالمنظمات دون ذكر باقي الجهات الممنوحة لميزة الإعفاء الضريبي كما أشار إلى إعفاء الشركات التي لا تستهدف تحقيق الربح في عملها في حين أن تحقيق المصلحة أو النفع العام ليس حكراً على الشركات إنما توجد هناك الجمعيات الخيرية والعلمية والدينية التي تقصد من وراء عملها تحقيق النفع والصالح العام دون تحقيق الكسب المادي. أضف الى هذا أن المشرع الوطني الضريبي في بعض التشريعات المعتمدة للضريبة على نظام القيمة المضافة أعفى القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي بالنسبة لمشترياتهم من السلع والخدمات من الضريبة[٥]. وعرفه آخرون بأنه (السماحات النسبية والجزئية المتحررة من الضريبة وخضوع ما يتجاوزها إلى نسبة متدرجة من الضريبة). ان من اهم سلبيات هذا التعريف أنه لم يميز بين الإعفاء الضريبي والسماح الشخصي . فالضريبة على القيمه ؛ المضافة لا تراعي الاعتبارات الشخصية والاجتماعية بدفعها لأنها من الضرائب العينية. ويعرف الإعفاء الضريبي أيضاً بأنه (ميزة قانونية تمنحها الدولة من خلال نص تشريعي لا شخاص طبيعيين ام معنويين لاجل تحقيق مجموعه من الاهداف على الصعيد اللقتصادي والاجتماعي والسياسي). أن هذا التعريف بالرغم من كونه ينظر إلى ماهية الإعفاء الضريبي وعناصره والأهداف المتوخاة من ورائه إلا أنه أغفل هدفاً مهماً من أهداف منح الإعفاءات الضريبية إلا وهو الهدف الدولي[٦].من كل ما تقدم نرى أن (الإعفاء الضريبي) هو (ميزة مالية يقررها المشرع تنطوي على عدم الخضوع لأحكام التشريع الضريبي وفقالاحكام هذا القانون لاشخاص عاديين أو المعنويين لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية ودولية)[٧].

المطلب.الثاني : انواع الاعفاءات الضريبية : وجد العديد من أنواع الإعفاء الضريبيّ التي تسمح بتجاهل مبالغ معيّنة من الدخل أو الإيرادات، كما تُعتبر الإعفاءات الضريبيّة الشخصيّة هي الإعفاءات الأكثر شيوعاً عند فئات دافعي الضرائب، ويتم تنفيذ الإعفاء الضريبيّ بحسب اللوائح الواردة في قانون الضرائب ضمن حالات الإعفاءات الضريبيّة التي يجب على الأفراد الاطلاع عليها بشكل مستمر.

أ ـ الاعفاء المؤبد وهو الاعفاء الذي يستفيد منه الشخص او المؤسسة طوال حياتها او قد يكون ذلك الاعفاء محددا بمدة زمنية معينة ينتهي ذلك الاعفاء بانتهائها وهذا ما يطلق عليه بالاجازةالضريبية والتي عرفت بموجب القانون بانها الاعفاء الجزئي او الكامل للشركات الجديدة او التي تم توسيع نشاطها لفترة معينة

ب_ ويمكن ان يكون الاعفاء كاملا او بصورةجزئية من خلال قيام الدولة باعفاء تلك المشاريع بموجب اعفاء كامل طوال فتره الاجازة من جميع الضرائب وهذا هو الاصل او قد يكون ذلك الاعفاء منصبا على جزء من مدخولاتها اي مدخولات الشركة او المشروع الخاضع للضرائب ويمكن ان نقسم ذلك الاعفاء الى قسمين حسب ما يمكن ان تستفيد منه الشركةاو المؤسسة او المشروع فيقسم الى اعفاء كامل او اعفاء جزئي

ج_ ويمكن ان يكون الاعفاء نوعيا من حيث المحل وهذا ما يسمى الاعفاء المكاني والذي ينص بموجب التشريعات والقوانين المختصة على ان يكون ذلك الاعفاء في مناطق محددة كالمناطق الاقتصادية الحرة او مناطق جغرافية معينة ضمن البلد تقع تحت سلطة قوانين خاصه وتشريعات من اجل تشجيع المستثمرين الاجانب والمحليين على الاستثمار في تلك المنطقة حيث شرع تلك القوانين من اجل ازاله جميع المعقلات والمشكلات والعوائق التي تواجه حركة عناصر الانتاج والتنمية والمنتجات النهائية وانتقالها من بلد لاخر وهما يميز تلك المناطق بانها ذات اعفاءات ضريبية تتسم بالاستقرار والديمومة ويمكن ان يطلق على تلك المناطق بالمناطق الحرة والتي عرفتها التشريعات الوطنية بانها((جزء جغرافي داخل اقليم الدولة لا تسري عليه القوانين الضريبية والاجراءات الجمركية والادارية التي تسري على بقيه اجزاء

الدولة الا انها تخضع للسياده الوطنية وتتميز بمجموعة من الخصائص حيث تخلو من الضرائب والبيروقراطية من اجل تحرير التجارة وزيادة حركة الاستثمار المحلي والدولي لغرض التصدير وجذب الشركات الاجنبية والمتعددة الجنسيات)) وكذلك المناطق العمرانية او السكنية الجديدة في المناطق النائية ويمكن لهذا لهذا الاعفاء الضريبي تاثير مهم في جذب تلك الشركات من اجل الاستثمار في تلك المناطق ذات الطبيعة الخاصة باعتبارها مناطق نائية وجديدة وقليلة الاهمية في امكانيه

ة جذب المستثمرين الجدد فتكون بامس الحاجة لتدخل المشرع الوطني لكي يجعلها اكثر جاذبيه لغرض الاعمار فيقدم المحفزات الضريبية التي تشجع المستثمرين الجدد على الاستثمار فيها

اما الاعفاء الضريبي الممنوح للمشروع بغض النظر عن نوعه فهو الذي ينصرف الى مشروعات ونشاطات معينة فيعفيها من الضرائب بغض النظر عن مكان ممارستها

د_ وقد يكون الاعفاء على الضرائب مباشر مثل ضرائب الدخل وضرائب ارباح الشركات في بعض انواعها كل شركات المساهمة وذلك لغرض تشجيع الادخار فيها باعفائها من الضرائب بصوره مباشره

ه_ وقد يكون الاعفاء من الضرائب غير مباشر كالاعفاء على ضريبة الاستهلاك والاعفاء من ضريبة القيمة المضافة والاعفاءات الجمركية فعلى سبيل المثال يكون اعفاء مستوردات الكثير من الشركات للمواد الاولية والمواد الداخلة في صلب عمل تلك المشروعات والشركات الصغيرة والمتوسطة من الضرائب الجمركية او اعفاء الصادرات من الضرائب الجمركيه تشجيعا للتصدير وكذلك اعفاء المستوردات من والاليات ومستلزمات الانتاج تشجيعا للصناعة المحلية والتصدير بشكل منتج نصف مصنع او كامل التصنيع او كذلك اعفاء عقود تاسيس الشركات والمؤسسات والمنشات من رسوم التوثيق والاعلان

تعتبر الإعفاءات الضريبية احدى اهم الادوات التي تستخدمها الدول من اجل تعزيز سلوكيات أو صناعات معينة، في حين توفر أيضاً وسيلة لتعويض الالتزامات الضريبية للأفراد والشركات. يمكن أن يكون لهذه الاعتمادات نتائج مؤثرة تلقي بظلالها على

النتيجة النهائية للفرد أو الشركة، مما يجعل من الضروري فهم الأنواع المتعددة من الإعفاءات الضريبية المتاحة. في هذا القسم، سوف نستكشف أنواعاً مختلفة من الإعفاءات الضريبية، ونفحص فوائدها وعيوبها والصناعات التي تهدف إلى دعمها. ومن خلال اكتساب فهم أعمق لهذه الإعفاءات الضريبية، يستطيع دافعو الضرائب اتخاذ قرارات مستنيرة تعمل على زيادة ميزتهم المالية مع مساهمتها في تحقيق الهدف العام المتمثل في الحياد المالي[٨].

ويمكن أن يكون التنقل في الإعفاءات الضريبية مهمة صعبة، وهناك العديد من أنواع الاعفاء الضريبي المؤثر على قاعدة الضرائب الوطنية الخاصة .

١. الإعفاءات ذات الطابع الشخصي والمعتمدة :تستند هذه الإعفاءات إلى عدد المعالين لديك ويمكن أن تقلل من دخلك الخاضع للضريبة. مثلا إذا كان لديك ثلاثة من المعالين، فيمكنك أخذ ثلاث إعفاءات، مما سيقلل من دخلك الخاضع للضريبة. هذا يعني أنك ستدفع ضريبة أقل.

٢. التبرعات الخيرية :إذا قدمت تبرعات خيرية، فقد تكون مؤهلاً للحصول على إعفاء من الضرائب. يمكن أن يقلل هذا الإعفاء من دخلك الخاضع للضريبة بالمبلغ الذي تبرعت به للجمعية الخيرية.

٣. إعفاءات ضريبة الممتلكات :تتوفر إعفاءات ضريبة الممتلكات لأصحاب المنازل الذين يستوفون متطلبات محددة. على سبيل المثال، إذا كنت مواطناً كبيراً أو تعاني من إعاقة، فقد تكون مؤهلاً للحصول على إعفاء من ضريبة الممتلكات. هذا الإعفاء يمكن أن يقلل من ضرائب الممتلكات الشخصية بك بنسبة مئوية معينة[٩].

٤. إعفاءات ضريبة التعليم :تتوفر إعفاءات ضريبة التعليم للطلاب وأولياء الأمور الذين يستوفون متطلبات محددة. مثلاط، إذا كنت طالباً، فقد تكون مؤهلاً للحصول على إعفاء من الرسوم الدراسية الخاصة بك. يمكن أن يقلل هذا الإعفاء من دخلك الخاضع للضريبة بالمبلغ الذي دفعته مقابل الرسوم الدراسية.

٥. إعفاءات ضريبة الأعمال :يمكن لأصحاب الأعمال الاستفادة من العديد من الإعفاءات لتقليل التزامهم الضريبي. مثلا، إذا كنت تستثمر في الطاقة المتجددة، فقد تكون

مؤهلاً للحصول على إعفاء من الضرائب. يمكن أن يقلل هذا الإعفاء من دخلك الخاضع للضريبة بالمبلغ الذي استثمرته في الطاقة المتجددة[١٠].

ويعد فهم تعدد انواع الإعفاءات الضريبية أمراً ضرورياً للتنقل في النظامالاقتصادي الضريبي وتقليل التزامك الضريبي. من خلال من الإعفاءات الضريبية:

١.الإعفاءات الضريبية بما يخص الاستثمار :تم تصميم الإعفاءات الضريبيةالتي تخص الاستثمار لتشجيع الشركات على الاستثمار الصناعي أو تقنيات محددة. توفر هذه الاعتمادات تخفيضاً بنسبة مئوية في الالتزام الخاص بالضرائب للشركة بناءً على المبلغ الذي تستثمره. مثلا، يمكن ان تكون الشركة التي تستثمر في مصادر الطاقة المتجددة مؤهلة للحصول على ائتمان ضريبي يساوي نسبة مئوية من استثماراتها. لا يساعد هذا الحافز الشركات على تقليل العبء الضريبي فقط بل يعمل على تشجيع و تطوير حلول الطاقة المستدامة والنظيفة[١١].

٢.الإعفاء الضريبي الخاص باعمال البحث والتطوير :تهدف الإعفاءات الضريبية للبحث العلمي إلى تشجيع الابتكار والتقدم التكنولوجي. توفر هذه الاعتمادات للشركات خصماً أو ائتماناً للنفقات المتكبدة أثناء أنشطة البحث والتطوير. وتهدف الحكومات إلى تعزيز التطوير الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية. مثلا، قد تكون شركة تطوير البرمجيات التي تستثمر في تطوير خوارزميات جديدة أو تحسين البرامج الحالية مؤهلة للحصول على الإعفاءات الضريبية للبحث والتطوير[١٢].

٣. الإعفاءات الضريبية على الإسكان لذوي الدخل المنخفض: تهدف الإعفاءات الضريبية على الإسكان لذوي الدخل المنخفض إلى معالجة النقص في خيارات الإسكان بأسعار معقولة. يتم تخصيص هذه الاعتمادات للمطورين الذين يقومون ببناء أو إعادة تأهيل مشاريع الإسكان بأسعار معقولة. ويمكن للمطورين بعد ذلك بيع هذه الاعتمادات للمستثمرين لجمع رأس المال لمشاريعهم. ويمكن للمستثمرين بدورهم استخدام هذه الاعتمادات لتعويض التزاماتهم الضريبية. تعمل هذه الآلية على تعزيز تطوير خيارات الإسكان الميسور التكلفة مع تزويد المستثمرين بوسيلة لدعم القضايا ذات الطابعالاجتماعي..

٤. الإعفاءات الضريبية للتعليم :تهدف الإعفاءات الضريبية للتعليم إلى تخفيف العبء المالي المرتبط بالتعليم العالي. توفر هذه الاعتمادات للأفراد تخفيضاً في التزاماتهم الضريبية مقابل نفقات التعليم المؤهل، مثل الرسوم الدراسية والرسوم. على سبيل المثال، يسمح ائتمان ضريبة الفرص الأمريكية للطلاب المؤهلين بالمطالبة بائتمان يصل إلى ٢٥٠٠ دولار سنوياً خلال السنوات الأربع الأولى من التعليم ما بعد الثانوي. لا يدعم هذا الائتمان الضريبي الأفراد في متابعة التعليم العالي فقط بل يقوم بالمساهمة بتنمية شاملة للقوى العاملة الماهرة[١٣].

٥. الاعفاء الضريبي لتطوير استخدام الطاقة :تحفز الإعفاءات الضريبية لكفاءة استخدام الطاقة الأفراد والشركات على تبني ممارسات توفير الطاقة والاستثمار في التقنيات الموفرة للطاقة. توفر هذه الاعتمادات خصماً أو ائتماناً للنفقات المتعلقة بشراء وتركيب المعدات المؤهلة التي توفر الطاقة مثل الألواح الشمسية أو الأجهزة الموفرة للطاقة. ومن خلال الحد من استخدام الطاقة وتعزيز الممارسات المستدامة، تساهم هذه الإعفاءات الضريبية في المحافظة على البيئة وتوفير التكاليف على المدى البعيد. في حين أن كل نوع من الائتمان الضريبي يخدم غرضا محددا، فمن الأهمية بمكان تقييم فوائد وعيوب كل خيار قبل اتخاذ القرار. وينبغي النظر في عوامل مثل معايير الأهلية، ومدى الائتمان، والأثر الشامل على الوضع المالي للفرد. بالإضافة إلى ذلك، يجب على دافعي الضرائب استكشاف خيارات بديلة، مثل المنح أو إعانات الدعم، لتحديد أفضل مسار للعمل لظروفهم الخاصة. ومن خلال التحليل الدقيق للخيارات المتاحة، يمكن للأفراد والشركات تسخير الإعفاءات الضريبية بشكل فعال لتحسين وضعهم المالي مع دعم المبادرات التي تتوافق مع قيمهم[١٤]. استكشاف أنواع مختلفة من الإعفاءات الضريبية – الإعفاءات الضريبية: تسخير الإعفاءات الضريبية لتعزيز الحياد المالي عندما يتعلق الأمر بضريبة رأس المال، هناك أنواع متعددةمن الإعفاءات الضريبية التي يمكن للأفراد والشركات الاستفادة منها. ويمكن أن تساعد هذه الإعفاءات في تقليل العبء الضريبي الإجمالي وتوفير فرص للنمو والاستثمار. في هذا القسم، سوف

نستكشف بعض انواعها من الإعفاءات الضريبية المتاحة في ضريبة رأس المال، إلى جانب الأمثلة والنصائح ودراسات الحالة[١٥].

الإعفاء لاستثمارات الأعمال الصغيرة : يهدف أحد أنواع الإعفاء الضريبي الشائعة في ضريبة رأس المال إلى تعزيز نمو الشركات الناشئة الصغيرة والاستثمار. تقدم العديد من الولايات القضائية حوافز ضريبية لتشجيع الأفراد والشركات على ان تستصمر في المشروعات الصغيرة والشركات الناشئة وغيرها من المشاريع الريادية. غالباً ما تتضمن هذه الإعفاءات إعفاءات ضريبية أو خصومات للاستثمارات التي تتم في الشركات المؤهلة.

٣. الإعفاء من أرباح رأس المال: هناك مجال مهم آخر حيث تلعب الإعفاءات الضريبية دوراً في ضريبة رأس المال وهي مكاسب رأس المال. ارباح رأس المال هي الأرباح التي تم اكتسابها من بيع اصول رأسمالية، مثل الأسهم والاعيان أو الشركات. توفر العديد من الولايات القضائية إعفاءات من ضرائب أرباح رأس المال في ظل ظروف معينة. على سبيل المثال، تقدم بعض البلدان إعفاءات على مكاسب رأس المال إذا تم الاحتفاظ بالأصل لفترة محددة، مثل أكثر من سنة واحدة[١٦].

٤. الإعفاء من المساهمات الخيرية : تعتبر الإعفاءات الضريبية للمساهمات الخيرية جانبا أساسيا آخر من ضريبة رأس المال. تحفز هذه الإعفاءات الأفراد والشركات على دعم القضايا الخيرية من خلال توفير المزايا الضريبية. في العديد من الولايات القضائية، تكون تبرعات مقدمة لغرض دعم المنظمات تلك والمسجلة مؤهلة للحصول على تخفيضات ضريبية أو ائتمانات.

٥. الإعفاء لأغراض البحث العلمي وتطوير الاقتصاد : لتشجيع الابداع والبحث التقني تقدم العديد من التشريعات والاحكام القضائية إعفاءات ضريبية لأنشطة البحث العلمي والتطوير. حيث تستطيع الشركات العاملة في مجال البحث العلمي من المطالبة بإعفاءات ضريبية أو خصومات لتغطية ما انفقتهمن اموال و المؤهلة و٨المتعلقة بمشاريع البحث والتطوير. وتهدف هذه الإعفاءات إلى تعزيز الابتكار وتزويد الشركات بحوافز مالية للاستثمار في مبادرات البحث والتطوير[١٧].

يعد فهم الأنواع المختلفة من الإعفاءات الضريبية المتاحة في ضريبة رأس المال أمراً بالغ الأهمية للأفراد والشركات على حدٍ سواء. ومن خلال الاستفادة من هذه الإعفاءات، يستطيع دافعو الضرائب تقليل العبء الضريبي عليهم وتخصيص الموارد لتحقيق النمو والاستثمار. ومع ذلك، من الضروري البقاء على اطلاع بمعايير الأهلية المحددة ومتطلبات التوثيق والقيود المرتبطة بكل إعفاء لضمان الامتثال للوائح الضريبية وتحقيق أقصى قدر من الفوائد[١٨].

المبحث الثاني : الاعفاءات الضريبية ودورها في خلق الفرص الاستثمارية الدولية في العراق : تلعب الاعفاءات الضريبية دورًا حيويًا في جذب الاستثمارات الدولية إلى العراق. فبفضل هذه الاعفاءات، يمكن للشركات الوطنية والاجنبية تقليل التكاليف وزيادة الربحية من خلال تقليل الضرائب المفروضة عليها. علاوة على ذلك، تعتبر الاعفاءات الضريبية احدى الطرق لجذب الشركات الدولية على الاستثمار في الاراضي العراقية وبالتالي تعزيز فرص العمل في البلاد وتنمية الاقتصاد المحلي. كما تسهم هذه الاعفاءات في تحفيز الابتكار والاستثمار في قطاعات مختلفة، وبناء شراكات استراتيجية مع الشركات المحلية. وبالتالي، يمكن القول أن الاعفاءات الضريبية تعد أداة فعالة لجذب الاستثمارات الدولية إلى العراق، وتعزيز فرص الرفاهية للمواطنين.

المطلب الأول : دور الاعفاء الضريبي في خلق الفرص الاستثمارية في العراق : تُعد الإعفاءات الضريبية عامل جذب للمستثمر الخارجي؛ لأنه يكون غالبا من القطاع الخاص الذي يسعي لتحقيق الأرباح دوماً. ولما كانت الضريبة تمثل اقتطاعا ماليًّا من أرباحه فإنّ الإعفاءات التي تقدمها الدولة للمستثمر سوف تزيد أرباحه المتوقعة، وتشجعه على الاستثمار في العراق؛ وذلك لأن نسبة الضرائب فيه منخفضة جداً، وهي (١٥٪). و يمكن ملاحظة توسع المشرع الوطني في تقديم الإعفاءات لغرض تقليل اعباء الضرائب على الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

١- إن الضرائب ليست جزءا لا يتجزأ من الدخل العام للدولة، إذ إنّ مساهمتها في الميزانية العامة لا تزال حوالي (٨٪) سنويا. من ثمَّ، فإنّ إعفاء المستثمرين الأجانب لا يُشكّل انخفاضا كبيرا في الدخل العام، ولا يؤثر سلبا على تمويل الميزانية العامة، لأن العراق بلد مؤجر، ويعتمد في دخله على إنتاج البترول وتصديره.

٢- تأثير الإيرادات الضريبية ،والتي ارتفعت أسعارها بشكل مستمر منذ عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٨، زاد من يقين المشرعين بأنّ الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثمرين الأجانب لن تؤثر سلبا على الاقتصاد العراقي[١٩].

٣- العراق بلد يعاني من نقص كبير في الاستثمار الاجنبي، ولا سيما الجوانب الجذابة للبنية التحتية، لذا فإن الإعفاات الضريبيه هي أعلى امتياز يمكن تقديمه للمستثمرين الأجانب خلال هذه المدة.

إن ظهور بعض الآراء التي تعارض فكرة منح إعفاء واسع للمستثمرين الأجانب في العراق وفقا للمبررات الآتية: منح إعفاء واسع للمستثمرين الأجانب في العراق لا يعني أن مصالح المستثمر لن تخضع لهذه الضرائب في وطنه، إِذْ أَنّ الإعفاء الأحادي لا يُشجّع الاستثمار الاجنبي، وإن بلاده أو مؤسسته الدائمة ستعفى من الدخل المكتسب من الاستثمارات في العراق. ليس في مصلحة المستثمرين إذا لم يتلقوا ذلك. يُلاحظ أن كثرة منح الإعفاءات الضريبية في العراق تؤثر سلباً في تطبيق القانون الضريبي، ويعطي فرصة التهرب من دفع الضرائب ويفتح المجال للتحايل على تنفيذ القانون في حالة عدم وجود رقابة قوية.

الاعفاء الضريبي يعتبر واحد من الآليات التي تستخدمها الحكومات لجذب الاستثمارات وتشجيع الشركات على الاستثمار في بلدها، وهذا ينطبق أيضا على العراق حيث يعتبر الاعفاء الضريبي أداة هامة لجذب الاستثمارات[٢٠].

وتلعب الاعفاءات الضريبية دوراً هاما في خلق الفرص الاستثمارية في العراق من خلال:

١. الجذب الحقيقي اللاستثمارات الأجنبية: تقدم الحكومة العراقية اعفاءات كبيرةللشركات التي ترغب في ان تستثمر في العراق، مما يشجعها على توجيه استثماراتها نحو السوق العراقية.

٢. تحفيز الاستثمارات الوطنية بالإضافة إلى الشركات الدوليةو الأجنبية، تقدم الحكومة العراقية اعفاءات ضريبية للشركات المحلية أيضاً، مما يعزز القطاع المحلي ويشجعه على التوسع والاستثمار.

٣. مضاعفةالانشطة ذات الطابع الاقتصادي من خلال توفير الاعفاء الضريبية، تنشط الحكومة النشاط الاقتصادي في البلاد وتعزز انتشار الشركات والمؤسسات الانتاجية والمشروعات بكافة احجامها

بشكل عام، يمكن القول أن الاعفاء الضريبي يسهم بشكل كبير في خلق الفرص الاستثمارية في العراق وتحفيز النمو الاقتصادي وتنمية الاقتصاد المحلي[٢١].

اولاً: مفهوم الاستثمارات الدولية:بدأت ظاهرة الاستثمارات الاجنبية تنمو في عالمنا الحالي، ليس فقط من الناحية الكمية بل ترافقها تغيرات جذرية في التنظيم والأهداف والتوجهات الاستثمارية. ومن وجهة نظر الدول الرأسمالية المتقدمة والمنظمات والمؤسسات التابعة لها فإن الاستثمارات الاجنبية تُسهم في حل مشاكل المجتمع الدولي في العصر الحديث، وذلك من خلال محاولة تضييق الفجوة الأخذة بالاتساع بين دول العالم الاول والدول النامية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوسيع التجارة الخارجية. ففي السنوات الأخيرة أخذت الكثير من الدول المتقدمة صناعياوعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية بإعادة الترويج لفكرة الاستثمار الاجنبي، وذلك للبلدان النامية بوصفها احدى الوسائل المهمة لزيادة ومضاعفة كفأءة تخصيص الايرادات او الموارد الدولية النادرة[٢٢]. أما في العراق : فإن تاريخ الاستثمار الاجنبي في العراق لا يتضمن آية منجزات حقيقية كبيرة تذكر، ومن ثم فإن تجربة العراق مع الاستثمارات الاجنبية تعد قاصرة وغير معروفة، لذا فهي بحاجة إلى الإعداد والتهيئة الإدارية والتنظيمية للكوادر والملاكات العاملة الواعية المتفهمة للمهمات الملقاة على عاتقها، وأن تُعرّف بأهمية الاستثمار الأجنبي، وما نتائجه الإيجابية والسلبية على مستوى العراق. ولما كان العراق قد مر بظروف قاسية وطويلة، تمثلت بحروب طويلة وحصار الاقتصادي قاس استمر لمدة،طويلة وتبعه الاحتلال الامريكي الغاشم 3 .

ثانياً: التشريعات.الضريبة الخاصة بالإعفاءات الضريبية : أولاً // القانون العراقي الخاص بالاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦: " إن أبرز الخطوات التي تم اتخاذها لتشجيع الاستثمار في العراق هو صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنه ٢٠٠٦ االذي تم نشره في الجريدة الرسمية (٤٠٣١) في ٢٠٠٧/١/١٧، والذي تضمن الحوافز في المادة (١٥) من القانون المذكور". وشمل هذا القانون:

يستطيع المشروع الحاصل على إجازة استثمار من الهيأة الوطنية العراقية للاستثمار بالتمتع بالإعفاء من جميع الضرائب لمدة عشر سنوات من تأريخ تشغيل المشروع،وهي قابلة الى ان تزداد الى حد ١٥ سنة". للهيأة الوطنية العراقية للاستثمار زيادة في عدد سنوات الإعفاء من الرسوم والضرائب على نحو يكون متناسبا طردياً مع نسبة زيادة مساهمة المستثمر الوطني العراقي في المشروع أكثر من (٥٠٪). وبموجب هذا القانون منحت امتيازات عدة وإعفاءات ضريبية عدة من اهمها اعفلء استيرادات المشاريع من الضرائب وإعفاء قطع الغيار المستوردة للمشروع على أن لا تزيد قيمتها عن (٢٠٪)[٢٣].

منح إعفاءات ضريبية لأصحاب المؤسسات السياحية والفنادق والمؤسسات الصحية، والتعليم من رسوم استيراد الانات واللوازم لأغراض التنويع والتجديد مرّة كُل ٤ سنوات في الأقل، على أن يتم إدخالها في العراق واستعمالها في المشروع خلال ٣ سنوات من تأريخ صدور قرار الهيأة بالموافقة قانون جمهورية العراق مجلس الوزراء، ٢٠٠٦). كما يمكن للمستثمر الاجنبي التمتع بامتيازات إضافية، من خلال مشاركة المستثمرين العراقيين بالمساهمة في رأس مال المشروع بنسبة ٥٠٪، وهو ما يمكن له ان يدعم المستثمرين العراقيين الإعفاء من الرسوم والضرائب لمدة ١٠ سنوات منذ اول تشغيل المشروع قابلة لان تصل ا إلى ١٥ سنة، كذلك الأتات والموجودات اللازمة لتوسيع المشروع. ٨ونلاحظ هنا ان المشرع الوطني العراقي قد اعتمد ان يمنح الكثير من الامتيازات والإعفاءات لأجل خلق اجواء وبيئات استثمارية مناسبة وملائمة للمستثمر الاجنبيي ويسهم في خلق البيئة الملائمة لورود رأس المال والخبرة الاجنبية التي من الممكن أنْ تُسهم في بناء قاعدة اساسية للبنى التحتية الأساس للاقتصاد الوطني . والجدير بالذكر هنا أن العراق اليوم يُشكّل بيئة ملائمة للاستثمار، لا سيما وأنّ هناك تسع محافظات فضلا عن كردستان العراق تعدُّ بيئة آمنة للاستثمار؛ لأنّ هذه المحافظات تتمتّع بالاستقرار والسياسي والأمني.

ثالثاً: القوانين والتشريعات الخاصة في الاستثمارات الدولية:بناء على ما اقره المجلس التشريعي طبقاً لأحكام الفقرة أولاً من المادة الحادية والستين من الدستور

والمضي المدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة (خامسة/أ) من المادة مائة وثمانية وثلاثين من الدستور العراقي. صدر القانون الآتي[٢٤] :

رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٩ (قانون) الاستثمار وشكلت بموجب هذا القانون هيئات عدة منها الهيأة الوطنية للاستثمار، وهي : ((مسؤولة عن رسم السياسات الوطنية للاستثمار، ووضع الضوابط لها ومراقبة تطبيق الضوابط والتعليمات في مجال الاستثمار، وتختص بالمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصرا)).

أما أهداف هذا القانون، فهي :

أولاً : الهدف من القانون اعلاه تشجيع الاستثمارات ونقل التكنلوجيا الحديثة لغرض المساهمة في عملية تطوير الواقع التنموي في العراق وتقويتة وتوسيع القاعدة الإنتاجية وكذلك الخدمية وتنويعها.

ثانيا : تحفيز وجذب القطاع الخاص الوطني والاجنبي للاستثمار في الاراضي العراقية من خلال ما يوفره من تسهيلات ادارية وغيرها الأزمة لكي يتم تاسيس مشاريع ءات طابع استثماري، واطلاق التنافس للمشاريع التي شملت بأحكام القانون هذا في الأسواق المحلية والاجنبية.

ثالثاً: تنمية جميع اوجه الموارد البشرية وبما يطلبه السوق، وكذلك توفير وطرح فرص عمل للعراقيين[٢٥].

رابعاً : القيام بحماية حقوق المستثمرين وممتلكاتهم .

خامساً : توسيع حجم الصادرات، وتعزيز الميزان التجاري وميزان المدفوعات للعراق.

رابعاً: القوانين والتشريعات الخاصة بالسماحات والإعفاءات للاستثمارات الدولية:إن المسار التاريخي للتشريع القانوني والخاص بالاستثمارات الاجنبية لم يكن على درجة من الأهمية ضمن حقبة النظام السابق، لكن في المدة الأخيرة من الحكم ثم إصدار قانون الاستثمار العراقي رقم (٦٢) لعام ٢٠٠٢، والذي يهدف إلى تشجيع حركة الاستثمار العربية للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية. إن الحوافز والامتيازات التي أصدرها هذا القانون مقارنة بالضمانات التي قدمها قانون الاستثمار الجديد لسنة ٢٠٠٦ تبقى متواضعة ومحدودة إلى درجة كبيرة[٢٦]. لكن بعد سقوط النظام

أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة قانون الاستثمار الاجنبي رقم (٣٩) في ١٢-٩-٢٠٠٣ وتم تعديل هذا القانون بموجب الأمر (٤٦) في ٢٠- ١٢ - ٢٠٠٣ إذ تضمن حقوق المستثمر الاجنبي في (١٢) قسما، علماً أن مجموع الأقسام هي (١٦) قسما، وكان الهدف من هذا القانون هو تطوير البنى التحتية ونقل التكنولوجيا الجديدة للعراق . وعند القراءة النظرية لهذا القانون نرى أنه قد تضمن الكثير من الامتيازات لجذب الاستثمار الاجنبي، ولكن في الوقت نفسه يحمل في طياته الكثير من السلبيات المؤثرة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق، وهي[٢٧]:

- من حيث التوقيت : إن قانون الاستثمار الذي أصدرته سلطة الائتلاف المؤقتة تم إصداره في ظروف غير مناسبة من ناحية التشريع القانوني الوطني. وبعبارة أخرى لا يمثل الإدارة الوطنية للعراق في تلك المدة، وهو على العكس من قانون الاستثمار الجديد لسنة ٢٠٠٦، والذي تم إصداره من قبل السلطة التشريعية، والذي تضمن متطلبات الإدارة الوطنية كلها.

- لم يحدد القانون رقم (٣٩) أولويات الاستثمار، وإنما أطلقها على الأنشطة جميعها المادية وغير المادية، وتشمل الاستثمارات جميعها المباشرة وغير المباشرة من دون ضوابط أو شروط لتنظيم عملية الاستثمار، في حين أن القانون الجديد استثنى قطاعات الاستخراج وإنتاج النفط والغاز من أحكام هذا القانون، وذلك بموجب المادة (٣٠) من القانون المذكور آنفا[٢٨].

المطلب الثاني : تاثير الاعفاء الضريبي على الاقتصاد : ان بلادنا بامس الحاجة الى جذب المستثمرين والاستثمارات من اجل تحقيق وتطوير التنمية الاقتصادية وخلق جو ملائم لذلك الاستثمار بتوفير العناصر القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يحتاجها . وان العالم اليوم انطلقت به افكار العولمة وتحرير التجارة وازالة القيود والمعوقات التي تحول دون تدفق السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول دون اجراءات حمائية او قيود من اي نوع . والتوجه العالمي المتزايد الى االانفتاح الاقتصادي العالمي وتبني المساواة بين المستثمر الاجنبي والمستثمر المحلي في المعاملة ولاشك ان ابعاد هذة المعوقات والمشاكل يعتبر خطوة هامة وجيدة لغرض تشجيع المستثمرين لانطلاق اعمالهم بالاضافة الى الاعفاء الضريبي طريق استطاعت الكثيرمن الدول العربية ان تقطع شوطا كبيرا فيه ان الاعفاء الضريبي هو سلاح فعال لتشجيع الاستثمار لانه يخفف على المستثمر اعباء اداء الضريبة فتزيد ارباحه الصافية مما يجعله يفضل الدول التي تمنحه مزيدا من الاعفاءات غي ان هذه السياسة لم يكتب لها النجاح في كثير من الدول لعدة اسباب[٢٩] :

١- ان الاعفاءات الضريبية ذلت الطبيعة المؤقته الا يمكن ان تشجع الا نوع واحد من الاستثمار وهو قصيرالاجل وهو الذي يرغب في استرجاع راس ماله والحصول على الارباح في اقصرمدة ممكنه هي مدة الاعفاء وهذا ما تعانيه اغلب الدول خاصة مصر

٢- ان المستثمر الاجنبي لايستفيد من الاعفاء الذي تمنحه الدولة المضيفة في حين المستثمر ينتمي الى دولة تطبق مبدا عالمية الايراد الذي يعني خضوع كافة الدخل الذي يحققه المستثمر للضريبة في بلده ايا كان البلد مصدر الايراد، مما يجعل الاعفاء الضريبي الذي تمنحه الدول النامية لهذا المستثمر انماهو تنازل من الدول الضريبية عن حصتها في الضريبة لصالح الدولة التي ينتمي اليها دون ان يستفيد المستثمر من الاعفاءات بصورة فعلية، مع ان بعض الاتفاقيات اخاول ان تبعد مايسمى الازدواج الضريبي التي تبرمها الدول تحاول التقليل من اهمية هذة الحقيقة . ولهذه الاسباب بدا التوجه الحديث في السياسة الضريبية هو ترشيد الاعفاءات الضريبية والبحث عن الية لتخفيف العبء الضريبي عن المستثمر من خلال ما يلي[٣٠]:

-اسغار ضريبيه مخفضة وهنا نشير الى ان اقل سعر مطروح في البلدان العربية هو سعر العراق والبالغ ١٥.%

-تعديل النصوص القانونية حملة الاصلاح الضريبي وضعت هذا الهدف من اولويات اصلاحها.

-استحداث اجرات قانونية متميزة لحل النزاعات التي تحصل بين المستثمرين والادارة الضريبية وتحفيز وتقوية وتشجيع مبدا التصالح والتحكيم عادة المستثمر يبحث عن الدولة التي فيها نظام تحكيم ولايفضل النظام القضائي التي تطول فيه المنازعات . أن قرار الحكومة العراقية إعفاء الشركات المتعددة الجنسية والمحلية التي تريد بالاستثمار في البلد من الرسوم والضرائب لمدة خمس سنوات، بأنه ليس قادرا على جذب الشركات وتطوير البنى التحتية، إذا لم يرتبط بتحقيق استقرار سياسي وأمني[٣١].

وقال الدكتور علي الصيهود السوداني خبير التطوير الصناعي بمنظمة الأمم االمتحدة الهاصة بالتنمية الصناعية "اليونيدو" إن إعفاء الشركات من الرسوم شيء جيد، ولكنه ليس كافيا لجذب المستثمرين للعمل في العراق، وعلى الحكومة خلق بيئة تشجعه من خلال تفعيل النافذة الواحدة وتقليل خطواتها، إضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والقضاء على الفساد. عند تشريع هذا القانون وضع آليات معينة تسهل عمل المستثمر وإنهاء حالة التشابك بالإجراءات في مؤسسات الدولة ووضع قاعدة بيانات مشتركة بين الوزارات لتوحيد الفرص والمعطيات أمامه.

المزايا والحوافز الضريبية

يسعى اي مستثمر اجنبي الى تحقيق اكبر عائد ممكن من استثمار امواله في الخارج فانه قبل الشروع في الاستثمار يقوم بدراسة تكلفة لكل مشروع ويقوم بالموازنة مابين العائد الذي يحصل عليه وبين المخاطر والصعوبات التي تقع على عاتقه من اجل تحقيق هدفه في الحصول على ذلك المنجز . وياتي في مقدمة مفردات الموازنة المؤثرة بصورة كبيرة ومباشرة في زيادة عوائد الاستثمار هي الحوافز والامتيازات الضريبية وتدرك جميع الدول هذه الحقيقة .وكذلك ان جميع الدول تعتمد في ايرادتها

على الضرائب [٣٢]. والجدير بالذكر انه ينبغي على الدولة حتى تحافظ على ايراداتهامن الضرائب من الفساد والضياع وفي نفس الوقت الحفاظ على المشاريع المستثمرة ان تتوخى قدر المستطاع تحقيق التوقعات المشروعة للمستثمر الاجنبي ويجب ان تكون هناك دراسة وافية عند منح الحوافز الضريبية وتكلفتها ومدى اهمية المشروع الاستثماري، اذن وضع تنظيم قانوني ضريبي يكفل التوازن المصالح المتقابلة قدر الامكان وان اهم هذه الحوافز هي:-

١.المعاملة التفضيلية

٢. الحماية من التعرفة الكمركية

٣- انشاء المناطق الحرة

٤- مناطق ذات طابع صناعي مؤهل للاستثمار

الاعفاء الضريبي يعتبر وسيلة فعالة لتحفيز النشاط الاقتصادي في العراق، حيث يمكن للشركات والأفراد الاستفادة من خفض الضرائب أو حتى إعفاءها بالكامل. ويمكن أن يكون لهذا التحفيز تأثيرات إيجابية على الاقتصاد بالطرق التالية[٣٣]:

١. زيادة الاستثمار: يمكن أن يحفز الاعفاء الضريبي مجموعةالشركات من اجل تطوير ومضاعفة استثمارتها في البنى التحتية وتوسعةنشاطها، مما يمكنها من النمو السريع الداعم للاقتصاد الوطني.

٢. خلق فرص للعمل : بزيادة الاستثمارات ونمو الشركات، يمكن أن يؤدي الاعفاء الضريبي إلى خلق فرص عمل جديدة وتحسين معدلات البطالة في البلاد.

٣. زيادة الدخل القومي: من خلال زيادة الاستثمارات والإنتاجية، يمكن أن يساهم الاعفاء الضريبي في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

٤. العمل على ايجاد عوامل محفزة للابتكار والتطوير والبحث العلمي: يمكن أن يدفع الاعفاء الضريبي الشركات إلى زيادة الاستثمار في التطوير والبحث والابتكار، وهو مايخلق مساهمة مهمة في تطوير الصناعات الجديدة وتحسين الكفاءة الاقتصادية.

إجمالاً، يمكن أن يكون الاعفاء الضريبي عاملاً هاماً في تنمية وتعزيز النمو في مجال

الاقتصاد في الواقع العراقي، ولكن يجب أن تكون هذه السياسات متوازنة ومُنظمة بطريقة جيدة وملائمة لضمان استفادة الاقتصاد بشكل كامل[٣٤].

خاتمة البحث

في ختام بحثنا هذا توصلنا الى الاستنتاجات والتوصيات التالية:-

اولاً: الأستنتاجات

١- الضرائب هي احد العناصر المهمة في استقطاب الاستثمارات الوطنية والاجنبية .

٢- ان الاعفاءات الممنوحة في القانون الخاص بضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ كثيرة جدا وتحتاج الى اعادة دراستها.

٣- الاعفاءات الممنوحة في قانون الاستثمار جيدة.

٤- تطبيق برامج الاصلاح المعدة للهيئة العامة للضرائب بصورة جدية وخاصة مراجعة التشريعات

٥- ان الدول تخلق جوا من التنافس فيما بينها من خلال منح الحوافز واجراءات ضريبية التي توفر الارضية المناسبة لاي استثمار اجنبي في بلدانها.

٦- في ظل العولمة اليوم يلعب المستثمر الاجنبي دور مباشرا و بارزافي دعم اقتصاداغلب الدول المتقدمة والنامية، ولاسيما في ظل القروض الممنوحة نتيجة ارتفاع المديونية العالية في البلدان النامية

٧- ان اغلب البرامج والسياسات للاقتصاد الدولي ومؤسساته الفاعلة المتمثلة بمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي تركز على خلق بيئة استثمارية مناسبة

٨- ان الازدواج الضريبي يعد من اهم عوائق الاستثمار ولغرض معالجة هذا الازدواج لجات اكثر الدول العربية والاجنبية لعقد اتفاقيات منع الازدواج الضريبي .ان العراق له نشاط لاباس به بهذا الموضوع.

ثانياً: التوصيات

ومسك الختام نوصي بما يلي:

١- ان الاقتصاد العراقي يمر بخطى بطيئة نحو الانخراط في الاقتصاد الدولي او العالمي وذلك بسبب تاثره بالوضع السياسي للبلد.

٢- ان النظام الوطني الضريبي يكون جزءمهما من المناخ الاستثماري، ولكن الاعفاء الضريبي وان كان عاملا مشجعا لجذب الاستثمارات الا انه ليس العامل الوحيد ولابد دراسة الاعفاء قبل منحه ويفضل منح الاعفاء للمشاريع الاستثمارية تبعا لطبيعة الاستثمارات.

٣- ايجاد نوع من المقومات الرئيسية الاخرى غير الضريبية لتشجيع الاستثمار، تشريع مرن يوفر اطمئنان للمستثمرين، استقرار نقدي تحديث البيئة المالية .الكترونيا مكافحة الفساد بصورة جدية

٤- تفعيل والاهتمام باتفاقيات الازدواج الضريبي واستحداث قسم خاص بتلك الاتفاقيات بدلا من الشعبة الحالية.

٥- الحد من الفساد

٧- يجب السعي نحو تشجيع الاستثمار من خلال قضايا تتعلق بالضرائب-:

•تحسين الإطار القانوني للنظام الضريبي

يجب العمل على سن قانون ضريبي جديد يقوم على معالجة التعقيدات والتداخلات التي عطلت سير النظام الضريبي بصورة واضحة اليوم، وتوضيح كثير من النصوص التشريعية والعمل على جعل التشريع الجديد يواكب التطورات والأنشطة ذات الطابع الاقتصادي التي يشهدها البلد كالشركات النفطية والاتصالات وغيرها، ويواكب مسألة المحاسبة الضريبية عبر الإقرارات الضريبية والمزمع تنظيمها فـــي العـــراق.

•تحسين عدالة نظام الضرائب بصورة عامة من خلال ايجاد تشريعات تتناغم مع واقع انتطور الكبير في هذا القطاع المهم من قطاعات الاقتصاد

السير نحو تطبيق المزيد من العدالة الضريبية من خلال المعاملة الضريبية ومراعاة الأنشطة الاقتصادية والموقع ذا ابطابع الاقتصادي للدولة بصورة عامة

المصادر

القران الكريم

اولاً: الكتب

١. أبن منظور – لسان العرب – معجم لغوي – المجلد الرابع – دار المعارف للنشر – القاهرة – بلا سنة طبع .

٢. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي (دار النهضة العربية، ١٩٩٥).

٣. اميرة حسب الله محمد , محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة , الدار الجامعية , مصر , ٢٠٠٥ , .

٤. إيمان مرعي، المناطق الاقتصادية الخاصة (الفرص... التحديات) (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة ٢٠٠٤),

٥. جبران مسعود – الرائد – معجم لغوي عصري – المجلد الثاني – الطبعة الرابعة – دار العلم للملايين – بيروت – ١٩٨٢ –

٦. حسن النجفي – معجم المصطلحات التجارية والمصرفية – الطبعة الثالثة – دار الحرية للطباعة والنشر – بغداد – ١٩٧٦ .

٧. د. جهاد سعيد خصاونة – مطرح الضريبة على الدخل في التشريع الضريبي – مطبعة توفيق – من إصدارات نقابة المحامين – عمان – ١٩٩٥ – .

٨. د. محمد أبو نصار ورفاقه – الضرائب ومحاسبتها – عمان – ١٩٩٦ –

٩. د. نبيل جعفر عبد الرضا وبيداء الزبيدي , واقع القطاع الخاص في العراق , الحوار المتمدن , العدد ٣٦٧٦في ٢٠١٢/٣/٢٣.

١٠. د. هناء عبد الغفار , الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية /, ٢٠١٠, .

١١. د.وليد صالح عبد العزيز , حوافز الاستثمار وفقاً لاحدث التشريعات الاقتصادية , دار النهضة العربية , القاهرة , ٢٠٠٤-٢٠٠٥ .
١٢. سعيد عبود السامرائي – القاموس الاقتصادي الحديث – الطبعة الأولى – مطبعة المعارف – بغداد – ١٩٧٩/١٩٨٠ – .
١٣. صادق محمد الحسني – ضريبة الدخل – الطبعة الثانية – مطبعة دار الجاحظ – بغداد – ١٩٧٤ –
١٤. صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية (دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣).
١٥. عبد الله الصعيدي، التشريع الضريبي، قانون الضريبة على الدخل في مصر (قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) (دار النهضة العربية، ط١، القاهرة ٢٠٠٦).
١٦. محمد نجيب جادو، في ظاهرة التسرب الضريبي وآثارها المالية والاقتصادية "دراسة تطبيقية في مصر" (دار النهضة العربية، ط١، القاهرة ٢٠٠٤).
١٧. محمودي مراد، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي "النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة" (دار الكتاب الحديث، القاهرة ٢٠٠٢).
١٨. منى الادلبي ,القانون المالي - الإعفاءات الضريبي , التصنيف: القانون المالي رقم الصفحة ضمن المجلد: ٤٧٦ جزء الضريبة.
١٩. وليد صالح عبد العزيز، حوافز الاستثمار وفقاً لأحدث التشريعات الاقتصادية (دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٥).
٢٠. يوسف شباط، محمد الحلاق، السياسة المالية (منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٦).
ثانياً: الرسائل الجامعية والبحوث المنشورة والدوريات
١. أسامة محمد الفولي،» دور الإجازة الضريبية كحافز للاستثمار الخاص»، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، (كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩).
٢. أميرة حسب الله محمد، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في ظل العولمة، المؤتمر العلمي الخامس والعشرون للاقتصاديين المصريين "قضايا

العولمة وتأثيرها على الدول النامية"، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، في الفترة ٥-٦ أبريل ٢٠٠٦.

٣. حجارة مبروكة،اثر السياسة الضريبية على ستراتيجية الاستثمارفي الموسسة ،رسالة ماجستير، ٢٠٠٦,

٤. حسن محمد كمال، محمد عبد الفتاح محمد، قراءات في المشكلات الضريبية المعاصرة (كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠١) , .

٥. ذوالفقار علي رسن – مبدأ الإقامة في قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ – رسالة ماجستير – كلية الحقوق – جامعة النهرين – ٢٠٠٤ – .

٦. رابح رتيب، أهم المشكلات العملية التي يمكن أن تثار من جراء تطبيق الإعفاءات الضريبية الواردة في قانون الاستثمار والمجتمعات العمرانية (القاهرة ١٩٩٤).

٧. رئاسة مجلس الوزراء , هيئة المستشارين بالتعاون مع وزارة الصناعة والمعادن , (الستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام٢٠٣٠) ,ملخص تنفيذي ,تموز٢٠١٣م .

٨. صالح عبد العزيز، دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات، رسالة دكتوراه (كلية الحقوق، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، ٢٠٠٢)

٩. صلاح الدين حامد، الإعفاء الضريبي هل يُشجّع الاستثمار الأجنبي، مجلة التجارة العدد الثامن, ٢٠٠٨, .

١٠. ظافر طاهر حسّان , دور الاستثمار الاجنبي في تفعيل السياسة الخارجية دراسات دولية , بحث منشور العدد٤٤.ش, .

١١. عطية عبد الواحد، «الضريبة البيئية»، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، السنة الثالثة والأربعون، يناير، ٢٠٠١.

١٢. كريم عبيس حسان , (واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به) , مجلة كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بابل , العدد ١ ,

١٣. محمد مطر , إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية جامعة البتراء ٢٠٠٤,

١٤. ميثم لعيبي , القطاع الخاص والخلل الموروث , جريدة المدى , العدد/٢٩٧. الصادرة يوم الاثنين يوم ٢٠١٣/٦/٥.

ثالثاً: القوانين

١. قانون الاستثمار الاجنبي رقم (٣٩) في ٢٠٠٣

٢. قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦

٣. قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاتها بموجب قانون الموازنة ٢٠٠٨.

رابعاً: الدساتير

١. الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥

الهوامش

[١] سورة النساء الآية رقم (٩٩).

[٢] جبران مسعود، الرائد، معجم لغوي عصري، المجلد الثاني،ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢، ص١٣٦.

[٣] أبن منظور، لسان العرب، معجم لغوي، المجلد الرابع، دار المعارف للنشر، القاهرة، بلا سنة طبع، ص٣١٨.

[٤] سعيد عبود السامرائي، القاموس الاقتصادي الحديث، ط١، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٩/١٩٨٠، ص٢٧٦.

[٥] حسن النجفي،معجم المصطلحات التجارية والمصرفية،ط٣، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٦، ص٤٢١.

[٦] د. محمد أبو نصار ورفاقه، الضرائب ومحاسبتها، عمان، ١٩٩٦، ص١٢

[٧] ذوالفقار علي رسن، مبدأ الإقامة في قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٠٤، ص١٣٠.

[٨] محمد نجيب جادو، في ظاهرة التسرب الضريبي وآثارها المالية والاقتصادية "دراسة تطبيقية في مصر" (دار النهضة العربية، ط١، القاهرة ٢٠٠٤). ص٥٦

[٩] ـ عبد الله الصعيدي، التشريع الضريبي، قانون الضريبة على الدخل في مصر (قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) (دار النهضة العربية، ط١، القاهرة ٢٠٠٦). ص٦٧

[١٠] عطية عبد الواحد، «الضريبة البيئية»، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، السنة الثالثة والأربعون، يناير، ٢٠٠١.ص٣٣١

[١١] صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية (دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣).ص١٠٦

[١٢] رابح رتيب، أهم المشكلات العملية التي يمكن أن تثار من جراء تطبيق الإعفاءات الضريبية الواردة في قانون الاستثمار والمجتمعات العمرانية (القاهرة ١٩٩٤). ص٤٧

[١٣] حسن محمد كمال، محمد عبد الفتاح محمد، قراءات في المشكلات الضريبية المعاصرة (كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠١) , ص١٥٢

[١٤] إيمان مرعي، المناطق الاقتصادية الخاصة (الفرص... التحديات) (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة ٢٠٠٤)، ص٣٣٦

[١٥] أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي (دار النهضة العربية، ١٩٩٥). ص٢٦١

[١٦] أسامة محمد الفولي،» دور الإجازة الضريبية كحافز للاستثمار الخاص»، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، (كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩).ص١١٢

[١٧] أميرة حسب الله محمد، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في ظل العولمة، المؤتمر العلمي الخامس والعشرون للاقتصاديين المصريين "قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية"، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، في الفترة ٥- ٦ أبريل ٢٠٠٦. ص٦٦

[١٨] د. جهاد سعيد خصاونة، مطرح الضريبة على الدخل في التشريع الضريبي، مطبعة توفيق، من إصدارات نقابة المحامين، عمان، ١٩٩٥، ص١٠٨.

[١٩] رئاسة مجلس الوزراء , هيئة المستشارين بالتعاون مع وزارة الصناعة والمعادن , (الستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام٢٠٣٠) ,ملخص تنفيذي ,تموز٢٠١٣م ص٥.

[٢٠] د.وليد صالح عبد العزيز , حوافز الاستثمار وفقاً لاحدث التشريعات الاقتصادية , دار النهضة العربية , القاهرة , ٢٠٠٤-٢٠٠٥ , ص١٠٩.

[٢١] د. نبيل جعفر عبد الرضا وبيداء الزبيدي , واقع القطاع الخاص في العراق , الحوار المتمدن , العدد ٣٦٧٦في ٢٠١٢/٣/٢٣.

[٢٢] عدنان فرحان الجوراني , الاثار الاقتصادية للتعرفة الكمركية الجديدة في العراق , مؤسسة الحوار المتمدن , الحوار المتمدن، العدد ٤٣٤٤ الصادرة في ٢٠١٤/١/٢٤.

[٢٣] كريم عبيس حسان , (واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به) , مجلة كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بابل , العدد ١ , ص ١٨١.

[٢٤] نص المادة ٦١ من الدستور العراقي

[٢٥] منى الادلبي ,القانون المالي - الإعفاءات الضريبي , التصنيف: القانون المالي رقم الصفحة ضمن المجلد: ٤٧٦ جزء الضريبة. ص١٢٣

[٢٦] د. هناء عبد الغفار , الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية /, ٢٠١٠, ص ١٣

[٢٧] قانون الاستثمار الاجنبي رقم (٣٩) في ١٢-٩-٢٠٠٣

[٢٨] محمد مطر , إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية جامعة البتراء ,٢٠٠٤ ص ٣٧

[٢٩] ظافر طاهر حسان,دور الاستثمار الاجنبي في تفعيل السياسة الخارجية دراسات دولية,بحث منشور العدد٤٤.ش, ص١٢

[٣٠] كريم عبيس حسان , مصدر سابق , ص ١٨٢.

[٣١] صلاح الدين حامد، الإعفاء الضريبي هل يُشجّع الاستثمار الأجنبي، مجلة التجارة العدد الثامن, ٢٠٠٨, ص١٦

[٣٢] قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاتها بموجب قانون الموازنة ٢٠٠٨.

[٣٣] د. نبيل جعفر عبد الرضا وبيداء الزبيدي , مصدر سابق , ص١٨

[٣٤] حجارة مبروكة،اثر السياسة الضريبية على ستراتيجية الاستثمارفي الموسسة ،رسالة ماجستير، ٢٠٠٦, ص١٦٢